



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تقرير تربص لاستكمال شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

دور أشكال الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي

- دراسة حالة مفتشية الضرائب بقمار -

تحت إشراف الأستاذ:

د. مايدة فيصل

إعداد الطلبة:

حوري صالح

حويج جلال الدين

فاضل نسرين

السنة الجامعية: 2018/2017م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَاءَ  
فَإِذَا رَزَقْنَاهُ  
سَأَىٰ كَالْأَمْثَلِ  
وَالَّذِي يَخْتَلِفُ  
أَلْوَانُ السَّمَكِ  
وَالَّذِي يَجْعَلُ  
السَّحَابَ كَالْغُبَارِ  
وَالَّذِي يُرْسِلُ  
الرياحَ فَتُحْمَلُهُ  
السُّحُبُ وَهُوَ  
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ  
وَالَّذِي يُرْسِلُ  
الرياحَ فَتُحْمَلُهُ  
السُّحُبُ وَهُوَ  
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ

## شكر وعرفان:

نحمد الله الكريم العزيز على منه وكرمه، وتوفيقه لإتمام هذا العمل وإنجازه على هذا الشكل.  
وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ  
المشرف "مايدة فيصل" حفظه الله ورعاه، وأيضا نتقدم بالشكر إلى كل موظفي مفتشية الضرائب بقمار  
إمتنانا لمجهوداتهم الجبارة التي بذلوها معنا بحيث لم يخلو علينا بالملاحظات والتوجيهات القيمة .  
إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل و نخص بالذكر "فاضل عائشة"  
جزاهم الله عنا كل خير

## الملخص:

إن عملية الكشف عن التهرب الضريبي ليس أمرا سهلا، بإعتبار أن المكلفين أبدعو في إستعمال الطرق الإحتيالية وإستخدام الثغرات القانونية بإحترافية تامة، وبالتالي أصبح من الصعب على الرقابة الجبائية الكشف عن التهرب الضريبي بالطرق التقليدية المعتادة سابقا، مما أدى بالإدارة الجبائية تطبيق أحدث الوسائل جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة، وبالتالي توجب عليها معرفة الأسباب التي قد تؤدي بالمكلف إلى محاولة اللجوء إلى مثل هذه الظاهرة والتي من بينها قلة الوعي بالإضافة إلى أسباب متعلقة بالإقتصاد كعدم إستقرار القوانين، وبالرغم من كل الجهود التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتخلص من هذه الظاهرة يبقى من الصعب عليها مواجهتها نتيجة لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في هذا الميدان .

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المحتويات	
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي	
تمهيد	
المبحث الأول: التهرب الضريبي والرقابة الجبائية	
المطلب الأول: التهرب الضريبي	02
المطلب الثاني: الرقابة الجبائية	05
المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي	10
المطلب الأول: المرحلة التحضيرية	10
المطلب الثاني: عمليات التحقيق في الوثائق المحاسبية	12
المطلب الثالث: نتائج التحقيق المحاسبي ونهايته	14
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب	

	الضريبي لمفتشية الضرائب بقمار
18	المبحث الأول: تقديم عام لمفتشية الضرائب بقمار
18	المطلب الأول: نشأة وتعريف المفتشية
19	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمفتشية
21	المطلب الثالث: مهام المفتشية وأنظمة العمل المعتمدة بها
24	المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمفتشية الضرائب بقمار
24	المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية المعتمدة بالمفتشية
26	المطلب الثاني: حالة كشف قضية متهرب
29	المطلب الثالث: التقييم الشخصي
30	خلاصة الفصل
31	الخاتمة
33	قائمة المراجع
35	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	أشكال الرقابة الجبائية	1
18	المهكل التنظيمي بمفتشية الضرائب بقمار	2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
33	كشف المعلومات	1
34	نموذج المراسلة C4	2
37	الجدول الفردي Dn°37	3
39	مراسلة نهائية Cn°4	4

### مقدمة

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية، بل وأصبحت تعكس الصورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، فهي أداة لمعالجة الركود والتضخم الاقتصادي، كما أنها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، والحد من التفاوت الصارخ في توزيع الثروات، إلا أن هناك معوقات تقلص وتقلل من هذه المصادر والموارد، والتي من بينها ظاهرة التهرب الضريبي وما تخلفه من آثار سلبية على الحصيلة الضريبية وعلى تمويل المشاريع التنموية المخطط لها في السياسة الاقتصادية للدولة، وهو ما يعد عائق أمام تحقيق الهدف الرئيسي للضريبة والمتمثل في تمويل خزينة الدولة. ولكي تتمكن الدولة من تجاوز هذا العائق تلجأ إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى، كالاقتراض من الخارج والإصدار النقدي. ولكنها تحدث ضغط على التنمية الاقتصادية، مما تشكل مخاطر على الاستقلال المالي والاقتصادي للدولة، حيث يرتفع التضخم والتبعية للخارج .

وهنا استوجب على الدولة بصفتها صاحبة سيادة، الاهتمام أكثر بمحاربة هذه الظاهرة والبحث عن الطرق اللازمة للحد من انتشارها مما يجب أن تكون هناك إدارة جبائية في المستوى للوقوف أمام المتهربين، وهذا بالتنظيم المحكم لمصالحها وتكوين إدارات كفيئة تكون قادرة على مواجهة الظاهرة، ومن أجل إقرار العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.

### الإشكالية:

لنقف أمام هذا العرض عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن لأشكال الرقابة الجبائية أن تساهم في كشف التهرب

### الضريبي؟

ولالإجابة عن الإشكالية الرئيسية، قمنا بوضع أسئلة فرعية حتى نحاول

الإلمام بالموضوع من جوانب مختلفة.

- ما المقصود بالتهرب الضريبي؟

- ما المقصود بالرقابة الجبائية؟ وما هي أشكالها وإجراءاتها؟

## مقدمة عامة:

- ما هي الآليات التي يمكن الإعتماد عليها للكشف التهرب الضريبي.

### الفرضيات:

ولكي نتمكن من الوصول إلى أجوبة عن الأسئلة المطروحة سابقا قمنا بصياغة الفرضيات كركيزة لعملنا.

- هناك أشكال محددة تتبعها مفتشية الضرائب بقمار.

- تتم الرقابة الجبائية للمكلف بالضريبة على أسس معينة، والتي من بينها رقم الأعمال والتصريحات الجبائية.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا البحث بالدرجة الأولى لأهميته الكبيرة في الاقتصاد كون أن الضريبة أهم مورد من موارد إيرادات الدولة. مما أدى بنا إلى دراسة ظاهرة التهرب الضريبي التي تؤثر سلبا على الخزينة العمومية، وبالتالي يجب مكافحتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أشكال الرقابة الجبائية في مفتشيات الضرائب التي خصصناها في مفتشية الضرائب بقمار من أجل التعرف على كيفية استعمال المفتشية لأشكال الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي، ومن هذا المنطلق ارتأينا عرض هذا الموضوع من أجل إبراز الوسائل التي تعتمد عليها المفتشية لمكافحة هذه الظاهرة.

### تقسيمات البحث:

من أجل معالجة الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول تناولنا فيه لمحة عامة للمؤسسة محل الدراسة "مفتشية الضرائب بقمار"، أما الفصل الثاني فيتضمن الدراسة النظرية لبعض المصطلحات المتعلقة بالموضوع، كما تطرقنا للدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي، متناولا مختلف أدوات الدراسة، وكذا النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها بهدف معالجة الإشكالية واختبار فرضياتها.

### تمهيد:

نظرا لآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة التهرب الضريبي تعمل الدولة جاهدة للحد من هذه الظاهرة ومحاربتها بكافة الوسائل المتاحة للمحافظة على مواردها المالية .  
ونظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريجات المقدمة من طرف الممولين، اتخذت الدولة أهم وسيلة لضمان صحة ونزاهة التصريجات ومحاربة التهرب الضريبي من خلال الرقابة على الممولين التي تقوم بها الإدارة الجبائية أو ما تسمى بالرقابة الجبائية .

## المبحث الأول: التهرب الضريبي والرقابة الجبائية

### المطلب الأول: التهرب الضريبي

قبل التطرق لمفهوم التهرب الضريبي يجب أن نكون على دراية بمفهوم الضريبة، والذي يتمثل في أنها عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبرا على المكلفين وفقا لقدراتهم، بصفة نهائية ومن دون أي مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف مختلفة.

#### 1- مفهوم التهرب الضريبي:

يتمثل التهرب الضريبي في أنه مجموعة الطرق التي يستخدمها الممول من أجل التخلص الكلي أو الجزئي من الضريبة دون خرق للتشريع الجبائي، حيث عرفه A.Margairz التهرب الضريبي هو محاولة التخلص من الضرائب في حدود القانون.<sup>1</sup>

يعرف أيضا على أنه تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الإمتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية، أو الحركات المادية، وذلك بكل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها، وتحقيق أهدافها<sup>2</sup>

ويعرف أيضا على أن يسعى الملزم بالضريبة للتخلص منها رغم تحقيق الواقعة المنشأة للضريبة، فيعتمد على سلوك احتيالي للتخلص من عبئها.<sup>3</sup>

ويعرفه جامع أحمد على أنه تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أي مخالفة لنصوص التشريع الضريبي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> غضبان خديجة ، التحقيق الجبائي و دوره في مكافحة الغش الضريبي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 26.

<sup>2</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 39.

<sup>3</sup> بوخشة فاطيمة وسعيد زواوية، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2014، ص 3.

<sup>4</sup> جامع احمد، علم المالية، فن المالية العامة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النشر العربية، القاهرة، 1995، ص 244 .

## 2- أنواع التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي عدة أنواع نذكر منه مايلي:

### - التهرب المشروع (التجنب الضريبي):

يعرف J.C.Martinez التجنب الضريبي بأنه: هو فن الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي، والتهرب المشروع هو التهرب الذي يكون في إطار قانوني يسمح للمستفيدين من ورائه بتجنب الضريبة بطريقة زبهاء مثل: الهبة أي استخدام المكلف لأساليب مشروعة في تخفيض مقدار الضريبة أو التخلص منها عن طريق استغلاله للثغرات الموجودة في التشريع الضريبي حيث أن استعمال المكلف لهذه الثغرات لا يعد مخالفة أو انتهاك للأحكام الجبائية.<sup>1</sup>

مثال ذلك التهرب من تصاعدية ضريبة الدخل عن طريق تجزئة الشركات الكبرى إلى عدة شركات صغيرة بحيث تكون مستقلة إحداها عن الأخرى من الناحية القانونية أو تخلص شركات المساهمة من الضريبة على الأرباح عن طريق زيادة النفقات العمومية ونفقات السفر والولائم الخاصة بالعمل والإعانات... الخ أو تجنب تطبيق المعدلات التصاعدية بتحويل جزء من الأرباح إلى رواتب وأجور.<sup>2</sup>

### - التهرب غير المشروع (الغش الضريبي):

والغش إما أن يكون من خلال الدفع بجهل الممول بنصوص القانون أو عدم علمه بالنصوص وبالشرائح التي تلزمه لدفع الضريبة وبالتالي لا يدفعها، وإما أن يتجه إلى القيام بتصرفات تخالف شفافية التسليم بتطبيق القانون الضريبي كما لو قام المنتج بإخفاء السلع التي ينتجها والواجب دفع الضرائب عليها، وأما أن يقوم بتهريب السلع المستوردة حتى لا تخضع للتعريف الجمركية.<sup>3</sup> ويعرفه الدكتور عبد المنعم فوزي بأنه:

<sup>1</sup> بن معتوق خالد ومبيلي محمد الأمين، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 6.

<sup>2</sup> محمد طاقة وهدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 118.

<sup>3</sup> أحمد عبد السميع غلام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 174، 175.

" يتضمن مخالفة قوانين الضرائب فتندرج تحته بذلك كل طرق الغش المالي وما تنطوي عليه هذه الطرق من اللجوء إلى طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة".<sup>1</sup>

ومن صور التهرب غير المشروع محاولة المكلف بالضريبة إخفاء أمواله بعد أن يحدد المبلغ المدفع للإدارة الضريبية أو تهريبها حتى يتعذر استيفاء دين الضريبة.<sup>2</sup>

### 3- أشكال التهرب الضريبي:

وهي الحالات التي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة القانون وتتمثل في مايلي:<sup>3</sup>

#### 3-1 التهرب عن طريق تقديم معلومات محاسبية غير حقيقية:

وذلك بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي إسنادا إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، بهدف التقليل من الإيرادات وزيادة النفقات، ومن الأمثلة العملية لهذه الطريقة من التهرب:

- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع.
- توزيع الأعباء على شركاء وهميين أي غير موجودين أصلا.
- التنامي المعتمد لبعض المبيعات التي تتم يدا بيد أي دون تحرير فواتير، ويتم التسديد نقدا.
- التسجيل الوهمي لمبيعات مسترجعة أو خصومات تجارية ممنوحة.
- تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها أي بالتواطؤ مع الزبون.

#### 3-2 التهرب عن طريق إخفاء الممتلكات:

يعتمد هذا النوع من التهرب من الإخفاء المعتمدة لبعض الممتلكات مثل المخزونات، وهذا الإخفاء قد يكون كلي أو جزئي ومن الأمثلة العملية لهذه الطريقة من طرق التهرب مايلي:

- إخفاء جزء من المخزونات وبيعها في السوق الموازية
- عدم تصريح بكل الأنشطة الممارسة من قبل المكلف

#### 3-3 التهرب عن طريق استغلال القانون:

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 27.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 124 .

<sup>3</sup> إسمة نصيرة، كفاية آلية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 12، 13.

يعتبر التحايل القانوني الأسلوب الأكثر استعمالاً وتنظيماً والأرقى تقنية، إذ يتم التهرب عن طريق ثغرات القانون من خلال استغلال بعض النقائص الموجودة في النظام الجبائي أو التجاري لصالح المكلف، وبذلك لا يستطيع المشرع الجبائي فرض أي عقوبة على مرتكبيها، حيث يستعين المتهرب الضريبي بأهل الخبرة والاختصاص لاستنباط طرق التحايل مستندين بذلك إلى نصوص قانونية، ويتجلى ذلك في حالات قانونية تسمح للمكلف بالضريبة الاستفادة من مزايا ليس له الحق في الاستفادة منها من الأمثلة الحية على ذلك:

- تحقيق عدة مداخل يصرح بها في عناوين مختلفة لإخضاعها لمعادلات منخفضة الحصول على امتيازات جبائية وشبه جبائية في إطار الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمارات (APSI) أو الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) ثم القيام بعد ذلك بالتنازل عن هذه الاستثمارات للتهرب من قيمة الضريبة التي تترتب عليها مما يفوت على خزينة الدولة مبالغ ضخمة.

- تسجيل عملية بيع لأصل من الأصول على أنها هبة.

## المطلب الثاني: الرقابة الجبائية:

### 1- تعريف الرقابة الجبائية:

هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** هي فحص التصريحات وكل سجلات وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أصحاب شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والإستفسار، الاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المصرح بها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وذلك النظر في الوضعية المالية للممول.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016، ص 35 .

**التعريف الثاني:** وهي المقابل المنطقي للنظام الجبائي التصريحي، إذ أن المكلف بالضريبة يقوم بتقديم المعلومات المتعلقة بنشاط مداخله على شكل تصريحات للإدارة الجبائية، و على الأخيرة إلا إثبات صحة هذه التصريحات عن طريق الرقابة التي يمكن أن تتخذ عدة أشكال<sup>1</sup>.

## 2- أشكال الرقابة الجبائية:

تأخذ عملية الرقابة الجبائية طرق عديدة يتوجب استعمالها في الوقت المناسب وحسب أهميتها كونها تهدف أساسا للتأكد من مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين.

### 1-2 الرقابة الجبائية السطحية:

تتبع أهمية الرقابة السطحية من قدرتها على اكتشاف الأخطاء التي تكون متضمنة في التصريحات المقدمة من قبل المكلف، ويتم دون أي تنقل أو أي أبحاث خاصة في من مكاتب المفتشيات، وذلك وفقا للملفات المقبوضة، فهي تهدف أولا إلى تصحيح الأخطاء المادية ثم إلى مراقبة مجمل التصريحات ومقارنتها مع ملفات المكلفين وهذا عبر مرحلتين هما:

- الرقابة الشكلية

- الرقابة على الوثائق

\*الرقابة الشكلية:

هي عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف التي تشمل مختلف التدخلات، والتي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين المعلومات، وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية من التصريحات (G50) مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوف الربط وبطاقات المعلومات وقوائم العملاء التي تمتلكها.<sup>2</sup>

\*الرقابة على الوثائق:

<sup>1</sup> رضا خلاصي، المراجعة الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 23 .

<sup>2</sup> إسمة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

تتمثل المرحلة الموالية للرقابة الشكلية في الرقابة على الوثائق على مستوى مصلحة التحقيق والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبه ومن خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية، إنطلاقاً من ملفاتهم الخاصة وكذلك مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بمعاملات تمت بين هذه المكلف وهذه الإدارات بالإضافة الى ذلك ومن أجل معلومات إضافية فإنه بإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف المعني عند الضرورة<sup>1</sup>

## 2-2 الرقابة الجبائية المعمقة:<sup>2</sup>

ونقصد بها الرقابة التي تتطلب إجراء معاينات خارج المكتب، وتتم هذه المعاينات دائماً وفق برمجة سنوية، وتقوم مديرية البحث والمنازعات على المستوى المركزي ببرمجة المكلفين الخاضعين للرقابة بناء على اقتراحات المديريات الولائية ومعلومات أخرى بحوزتها، ويتم انتقاء الملفات الواجب مراقبتها بناء على عدة مؤشرات أهمها:

- أن تكون المؤسسة محترمة لالتزاماتها الجبائية و المحاسبية.
- أهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع أرقام الأعمال المحقق.
- مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل أو المسير أو الشركاء.
- طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتج في السوق.
- العجز المتكرر .
- التعديلات المتكررة للقوانين الأساسية.
- التغيير الدائم لمكان النشاط التجاري.
- وتكتسي هذه الرقابة عدة أشكال:

## \* الرقابة المحاسبية:<sup>3</sup>

ويقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية بناء على الوثائق التي في حوزتهم، تبدأ هذه الرقابة منذ إستلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية والمحاسبية المرسله أو المودعة من

<sup>1</sup> ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004، ص 45 .

<sup>2</sup> مبروك حفصي، فعالية الرقابة الجبائية في التنصيص الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 34 .

<sup>3</sup> عبد القادر عوادي وفارس بله ياسي، الرقابة الجبائية القبلية لتقليل الخطر الضريبي في مؤسسة إقتصادية من وجهة نظر المراجع الخارجي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 12-13.

قبل المكلفين، سواء التصريحات الشخصية أو التصريحات المهنية، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير إنتقائية، وذلك عن طريق الفحص للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية من التصريحات (G50) و(G50.A) وتلك المذكورة في التصريح السنوي، ومع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط وبطاقات المعلومات و قوائم العملاء التي تمتلكها، وتهدف هذه الرقابة إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات، وتسمح أيضا بالمساعدة في برجمة الملفات للرقابة المعمقة فيما بعد.

وتنص المادة 1-20 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. ويعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية في عين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها من طرف المصلحة، وتتم من قبل أعوان لهم رتبة مفتش على الأقل.

### \*الرقابة المعمقة على مجمل الوضعية الجبائية:<sup>1</sup>

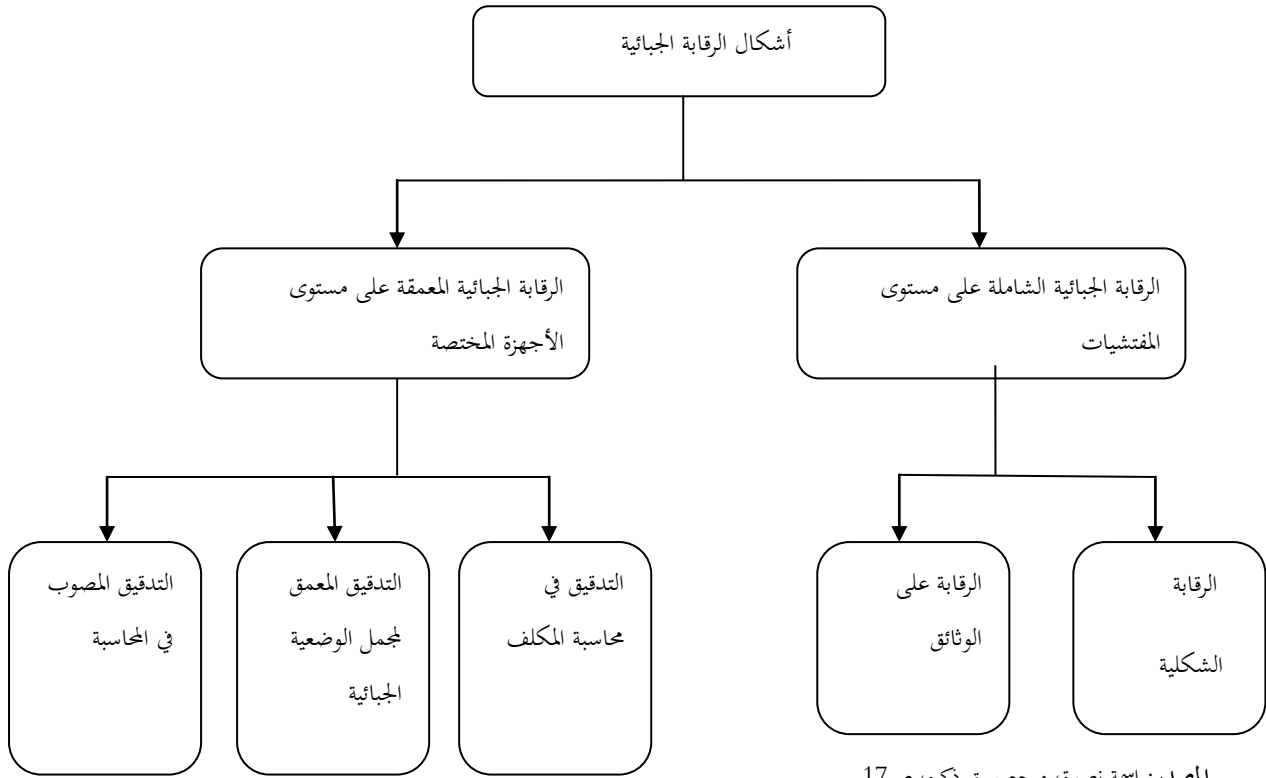
إن التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية تتمثل في السعي الدائم في تحسين إحترام القانون الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، وقد قامت بوضع أحكام وتشريعات جديدة لمراقبة مداخل الأشخاص الطبيعيين، وكذا مراقبة الشركات و الأشخاص الذين يمارسون نشاط صناعي وتجاري أو تقديم خدمات هذا الشكل من المراقبة يسمى المراقبة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية، وقد نص عليها أول مرة قانون المالية لسنة 1992، حيث عرفت المراقبة المعمقة في المادة 131 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سابقا والحولة إلى المادة 1-21- من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم إلتزامات متعلقة بهذه الضريبة.

<sup>1</sup> عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص 79 .

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول أشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي

وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصريح بها من جهة والذمة المالية والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.

الشكل رقم 02: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: إسمة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

## المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي

يعد التحقيق المحاسبي أحد وسائل الرقابة الجبائية، ويقوم بفحص مختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية للمكلف الخاضع للتحقيق، ومقارنة النتائج مع بعض المعطيات المادية بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة، وبالتالي يهدف التحقيق المحاسبي للتأكد من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة، وكذلك صدق المحاسبة ومقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية.

### المطلب الأول: المرحلة التحضيرية:

تسلم للأعوان المحققين من طرف رئيس المكتب بعد إمضائه، ثم يقومون ببعض الإجراءات الأولية، وهذا حتى يتسنى لهم ممارسة مهامهم على أكمل وجه، إذ تتيح لهم أخذ صورة مستوفية عن المكلف المعني بعملية الرقابة، وحدد هذه الإجراءات فيما يلي:

- سحب الملف الجبائي من مفتشية الضرائب المسيرة لهذا الملف.
- إبلاغ المكلف بالضريبة، لا يمكن إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقاً، عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق مقابل إرسال إشعار بالوصول مرقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلفين المحقق في محاسبتهم، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته (10) أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.<sup>1</sup>

### 1. الرقابة المفاجئة:<sup>2</sup>

"... في حالة حدوث مراقبة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر المادية للاستغلال أو التأكد من وجود العناصر المحاسبية وحالتها، يسلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة، لا يمكن البدء في فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع إلا بعد مرور أجل التحضير المذكور سابقاً".

تستخدم هذه المراقبة عند ثبات استعمال المكلف بالضريبة بطرق احتيالية وتدلّيسية، حيث تبدأ مع استلام إشعار بالتحقيق، إذ تسمح للمحقق من التأكد من وجود مختلف الوثائق المحاسبية.

<sup>1</sup> بن معتوق خالد و ميللي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> غضبان خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

## 2. إستمارة التحقيق:

إستنادا للمعلومات الموجودة ضمن الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية يقوم العون المحقق بملاً جدولان هامان في تحديد ومعرفة الشكل الخارجي للمحاسبة قبل استسلامها، وأهمية رأس مال الشركة وتطوراتها وجميع الإمكانيات التي تمتلكها المؤسسة ويتمثلان في:

### \* كشف المحاسبة:<sup>1</sup>

يعد هذا التحقيق انطلاقا من جدول حساب النتائج لأربع سنوات المحقق فيها ويضم لوائح حسابات النتائج ويظهر في هذا الكشف لكل دورة محاسبية محقق فيها ما يلي:

- رقم الأعمال المصرح به.

- الهامش الإجمالي ونسبته.

- نتيجة الإستغلال.

- نسبة هامش الربح.

ويسمح هذا الكشف من متابعة رقم الأعمال والأعباء ومعدلات الربح الإجمالي والقيمة المضافة وكذا الربح الصافي لكل دورة محاسبية.

### \* الحالة المقارنة للميزانيات:

هذه الوثيقة تحتوي على أسطر وأعمدة تسجل عليها مختلف الأصول والخصوم للسنوات الأربع قيد التحقيق، وتشمل دراسة التغيرات الحاصلة في أصول وخصوم المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالإهلاكات، المؤونات، حركة العقارات، وكذا فوائض القيمة المحققة.<sup>2</sup>

## 3. التحقيقات الخارجية المساعدة:

من أجل الإحاطة و الإلمام أكثر بصورة جيدة بكل الجوانب المحيطة بالوضعية الحقيقية للمكلف أو المؤسسة المراقبة، يعتمد المحقق على إجراء بعض البحوث الخارجية على مستوى الممولين والزبائن والبنوك والإدارات العمومية، ومنه فالعون المحقق من خلال هذه المرحلة التحضيرية

<sup>1</sup> غضبان خديجة، نفس المرجع السابق، ص 35.

<sup>2</sup> إسمة نصيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

يحاول جمع أكبر قدر من المعلومات التي بوسعها تسهيل عملية التحقيق، وذلك باستغلال حق الإطلاع على مستوى المؤسسات العامة منها والخاصة.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: عمليات التحقيق في الوثائق المحاسبية:<sup>2</sup>

1. فحص المحاسبة من حيث الشكل: تتمثل هذه المرحلة في إطلاع فرقة التدقيق على الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في القانون التجاري و المتمثلة في دفتر اليومية، دفتر الجرد، حيث تقوم الفرقة بإجراء فحص في شكل المحاسبة، ومن أهم الشروط التي يجب توفرها في هذه المحاسبة لكي تكون مقبولة:

- محاسبة كاملة و نظامية: تكون المحاسبة كاملة و منتظمة إذا تضمنت مجموعة من الوثائق و الدفاتر الإجبارية المنصوص عليها طبقا لمواد القانون التجاري (12.11.10.09).

- محاسبة صحيحة و دقيقة: هذا الفحص يستلزم تأشير حسايبا لجميع أرصدة و مراقبة عمليات الترحيل، و التأشير على سلامة وصحة التسجيلات الإجمالية المنقولة على دفتر اليومية عن طريق وضع مقارنة مع بيانات دفتر الأستاذ و بيانات الدفاتر المساعدة كدفتر المشتريات، و دفتر الصندوق، و زيادة على ذلك عملية الفحص لميزان المراجعة، حيث أن قاعدة القيد المزدوج تفترض وبصفة عامة أن مجاميع الأرصدة المدينة تساوي مجاميع الأرصدة الدائنة، ويمكن ملاحظة هذا عن طريق إعداد ميزان المراجعة.

- محاسبة مطابقة للواقع: وهذا يستلزم أن تكون بتبرير كل القيود المحاسبية في مبدئها وكميتها بحيث يبرر كل قيد يشكل حالة خاصة، وذلك باستعمال مستندات الإثبات والتي تختلف باختلاف طبيعة العمليات التي يمكن أن تكون شراء، توزيع، أو الاستفادة من الخدمات بالإضافة إلى عمليات تسيير المخزونات.

2. فحص المحاسبة من حيث المضمون: يقوم المحقق في هذه المرحلة بقراءة معمقة للحسابات الرئيسية التالية:

- المشتريات: يظهر هذا الحساب مجموعة من المخالفات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

<sup>1</sup> بن معتوق خالد و ميللي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> غزة مزرك، مرجع سبق ذكره، ص 61.60.

\*التضخيم في المشتريات: هدفه تخفيض الربح الإجمالي وبالتالي تخفيض الربح الصافي (التسجيل المحاسبي لنفس الفاتورة بتاريخين مختلفين، التسجيل المحاسبي للمشتريات الوهمية الغير مبررة محاسبيا بفاتورة الشراء... الخ)

\*التخفيض في المشتريات: هدفه إخفاء الإيرادات الناتجة عن المبيعات (مشتريات دون فواتير، أخطاء مادية عمدا، مشتريات تمت بالتجزئة، نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء... الخ)

- المخزونات: يعتمد العون المحقق في فحصه للمخزونات على دفتر الجرد الذي يعتبر أهم وسيلة إثبات للمراقبة المخزونات، فيقوم بمقارنة الجرد الفعلي مع الجرد المحاسبي ويدرس عملية دوران مخزونات المكلف ويتأكد من تسجيل قيمتها نقدا وكما.

- المبيعات: إن مراقبة المبيعات المحققة تسمح بالتحقق من رقم الأعمال كونه إيرادا أساسيا للدولة، فيقوم المحقق بفحص فواتير وسجلات البيع ومقارنتها بحسابات البنك والصندوق وكذلك المورد.

- التحقيق في حسابات الميزانية: تتمثل عملية التحقيق في التأكد من مطابقة المستندات التي تعتبر وسيلة إثبات لكل محاسبة، ومنه معاينة حقيقية للمركز المالي للمكلف وهذا عن طريق:

\*أصول الميزانية: يمكن للمحقق التحقق من وجود جميع الأصول وأن إجراءات عمليات الإهلاك تتم بطريقة صحيحة وقانونية، كما يتأكد أيضا من الملكية الدائمة أو المؤقتة لجميع الممتلكات وكذلك قائمة التغيرات في الملكية.

\*خصوم الميزانية: هي جميع مصادر الأموال المستحضرة والموضوعة تحت تصرف المؤسسة سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وأنها موجهة من أجل تمويل نشاط المؤسسة.

### المطلب الثالث: نتائج التحقيق المحاسبي ونهايته:<sup>1</sup>

#### 1. نتائج التحقيق المحاسبي:

إن التدخل في عين المكان ومعاينة وضعية المكلف وكل ما يتعلق بنشاطه والمراجعة المحاسبية للدفاتر من حيث الشكل والمضمون، تمكن المحقق من استخلاص نتيجة رفض أو قبول

<sup>1</sup> بن معنوق خالد و ميلي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 29.28.

المحاسبة وفي كلتا الحالتين فإن المحقق ملزم بإرسال نسخة من هذه النتائج إلى المكلف بالضريبة مبنيًا له فيها التجاوزات الضريبية المكتشفة، والطرق المعتمدة في إعادة تأسيسها.

\* **قبول أو رفض المحاسبة:** قبول المحاسبة من طرف أعوان التحقيق يمكن أن يكون صريح أو نسبي، وفي بعض الأحيان قد ترفض نظرا لكثرة الأخطاء الموجودة فيها وهذا من أجل حماية المكلف بالضريبة من التعمق وتمادي العون المحقق في اللجوء إلى التقدير التلقائي للضريبة من خلال رفضه للمحاسبة، ويكون هذا في الحالات التالية:

- مسك دفاتر غير مطابقة لأحكام القانون التجاري، ولشروط النظام المحاسبي المالي، ولا تحتوي المحاسبة على أية قيمة مقنعة بسبب انعدام الوثائق الثبوتية.

\* **إعادة تشكيل رقم الأعمال (القاعدة الضريبية):** عندما يتبين أن المراقبة التي أجريت على المؤسسة لا جدوى لأن هذه الأخيرة غير مقنعة ومنظمة، وبالتالي تكون غير مقبولة فيلجأ المحقق إلى إعادة تأسيس رقم الأعمال الخاضع للضريبة إنطلاقًا من العناصر الكمية (الحساب المادي)، المقبوضات (الإيرادات)، أساس الفوترة، مصارف الإنتاج ودراسة السعر. بالإضافة إلى وجود مؤشرات أخرى، فمثلا الاعتماد على سجل الشرطة الذي يسجل فيه أسماء وألقاب الماكثين في الفنادق، وعليه لدى المحقق كل الحرية في إختيار أسلوب إعادة تأسيس رقم الأعمال.

## 2. نهاية التحقيق

عند الانتهاء من عملية التحقيق والتي مست أربع سنوات متقدمة في محاسبة المكلف بالضريبة، يقوم هذا بإبلاغ المكلف نتائج المراقبة في نهاية تحقيقه، حيث يرسل إشعار بتبليغ النتائج، في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار الاستلام وهذا بمثابة تبليغ أولي.

## 2-1. التبليغ النهائي بالنتائج:

بمجرد تقديم ملاحظاته في الأجل المحدد أو بعده، يبدأ المحقق في دراستها دراسة معمقة ودقيقة، ثم تحليلها نقطة بنقطة، للتأكد من أنها مؤسسة فعلا، وهذا من أجل أخذها بعين الاعتبار

عند تحرير التبليغ وبعد دراسة الملاحظات وحساب أسس الضريبة يتم تحرير التبليغ النهائي مباشرة، وهذا الأخير يعبر عن الوضعية الجبائية الحقيقية للمكلف المحقق معه.

## 2-2. إفعال التحقيق:

إفعال التحقيق متعلق بتكوين كل عناصر الإخضاع وإعداد تقرير التحقيق، وذلك ببلورة نتائج الفحص والتحقيق، ويتم إعداد التقرير في وثيقة يتم من خلالها ختم التحقيق، لهذا يجب أن تحتوي على جميع المعلومات التي تسمح بضمان احترام عملية التحقيق، التقييم والحكم على نتائج المراقبة، في نهاية عملية المراقبة يجب على المحقق إصدار جداول الإخضاع التي تتضمن كل الضرائب والرسوم المطلوب تسديدها والخاصة بالسنوات الأربع التي تشملها التحقيق.

## خلاصة الفصل

من خلال ما سبق لاحظنا أن الرقابة الجبائية تعتبر وسيلة هامة للوقوف ضد التهرب الضريبي، فهذه الظاهرة تعتبر بمثابة ورم خطير لا بد من إعطائها أهمية بالغة من أجل القضاء عليها، لذا فالإدارة الجبائية تسعى جاهدة بكل الوسائل للقضاء على هذه الظاهرة. ومن أجل الحفاظ على مصالح الخزينة وتحقيق مردود مالي مستمر ودائم، تقوم الإدارة الجبائية بالمراقبة تأخذ عدة أشكال للتأكد من صحة التصريحات الجبائية ومدى التقيد التام بالقواعد والقوانين المحددة من طرف المشرع، إضافة إلى هذا فهي تحمي المكلفين بالضريبة من المنافسة غير المشروعة التي يقوم بها المتهربون من دفع الضرائب متبعة في ذلك عدة إجراءات يجب احترامها للقيام بها على أحسن وجه.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

---

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بتقديم المؤسسة التي وقعت عليها الدراسة، وهي مفتشية الضرائب بقمار التابعة للمديرية الولائية للضرائب بالوادي، باعتبارها الجهة الفعالة بمقتضى طبيعة عملها وعلاقتها المباشرة بموضوع دراستنا المتمثل في دور أشكال الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي، حيث سنقوم في هذا الفصل بتعريف المفتشية ونشأتها، وتقديم هيكلها التنظيمي وتحديد مهامها بصفة مختصرة، ثم سنتطرق إلى الدراسة الميدانية لدور أشكال الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي لمفتشية الضرائب بقمار.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

المبحث الأول: تقديم عام لمفتشية الضرائب بقمار

المطلب الأول: تعريف ونشأة مفتشية الضرائب بقمار:<sup>1</sup>

تعتبر مفتشية الضرائب بقمار إدارة تعني بتأسيس الوعاء الضريبي في جميع المجالات (التجارية والصناعية والخدمية والمهنية) وتأسيس الوعاء العقاري لجميع بلديات دائرة قمار، حيث يتم فتح الملفات الجبائية وإدارتها ومتابعتها ورقابتها حيث تحدد كل أنواع الضرائب وتساهم في متابعة ومراقبة وتصريحات جميع مكلفي الضريبة المفروضة على المؤسسات والموظفين .

تأسست مفتشية الضرائب بقمار سنة 1986 حيث كانت متواجدة بتغزوت وحولت إلى مقر المركز الجوارى للضرائب الواقع بحي 19 مارس 1962 بقمار منذ سبتمبر سنة 2014 حيث تحتل موقعا هاما قرب عدة إدارات هامة لدائرة قمار كالدارة والبلدية ومركز الشرطة وفرع البناء والتعمير منذ شهر سبتمبر سنة 2004 .

وفي البداية كانت المفتشية بقمار مقسمة إلى مفتشيتين: مفتشية ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، ثم تم توحيدهما، ويمتد ترابجا على أربعة بلديات وهي:

- قمار 3906.

- كوينين 3907.

- تغزوت 3910.

- ورماس 3920.

تشغل المفتشية حوالي 12 موظف يشغلون مصالحها ونظرا لقلّة التوظيف فيها فإن هؤلاء

الموظفين يكملون بعضهم البعض، حتى يتم توزيعهم حسب الرتب التالية:

- رئيس المفتشية.

- مفتش مركزي.

- مفتش رئيسي.

- متصرف إداري رئيسي.

- مفتش ضرائب.

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

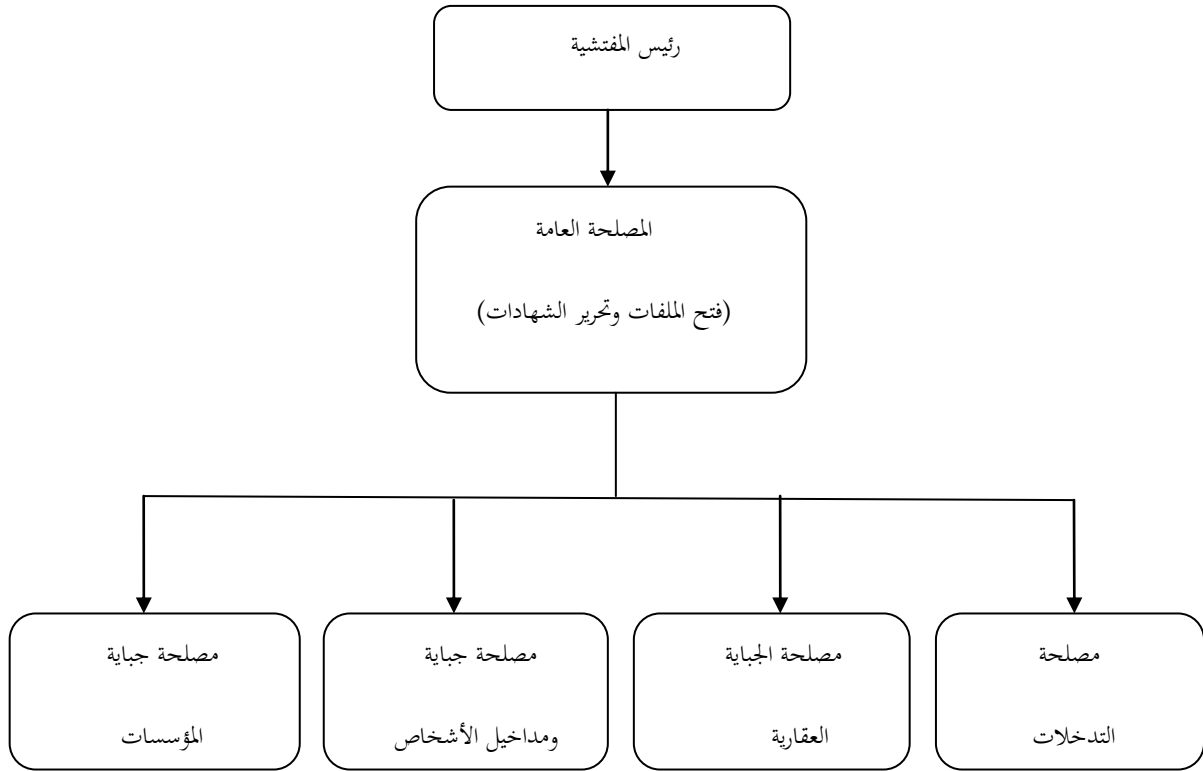
## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

- متصرف إداري.
- مراقب ضرائب.
- عون معاينة.
- عون إعلام آلي.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بمفتشية الضرائب بقمار:

وينقسم الهيكل التنظيمي للمفتشية وفق تنظيم يضمن تحديد المسؤوليات والوظائف وهو ما يكفل توزيع مهام كل مصلحة بصورة منتظمة للمحافظة على عدم التداخل في الوظائف والمهام.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي بمفتشية الضرائب بقمار:



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

### \* شرح الهيكل التنظيمي:<sup>1</sup>

يبين الهيكل التنظيمي للمفتشية مستويات تسيير العمل فيها، وفيما يلي شرح هذه المستويات:

- رئيس المفتشية:

يعد المحرك الأساسي للمفتشية، بحيث يقوم بمراقبة المصالح وتنظيم عملهم والتنسيق بينهم والحرص على السير الحسن للعمل.

- المصلحة العامة:

هي مصلحة أساسية في إدارة الضرائب لأنها قريبة من المواطن وتجعله اقرب ما يمكن من المدير (في اتصال مباشر به)، حيث تحتل هذه المصلحة موقعا هاما، حيث نجد في الواجهة، تحتوي على مكتب الاستقبال و الاستعمالات، أين يطرح المواطن انشغالاته ويسحب جميع الوثائق التي تدخل في دائرة اختصاص المفتشية .

- مصلحة التدخلات:

ويتمثل عملها في المتابعة الميدانية التي يقوم بها أعوان المصلحة مباشرة، فمثلا إذا أراد شخص فتح ملف للسجل التجاري فإن أعوان هذه المصلحة يقومون بالمعاينة الميدانية لهذا الحل أو لوسيلة التنقل إذا كان تاجرا متنقلا والتي تعتبر من العناصر الأساسية لفتح سجل تجاري، كما تقوم أيضا بمراقبة العقارات. المصلحة الجبائية العقارية:

وهي مصلحة تختص بشؤون المباني والأراضي والمحلات التجارية، بصفة عامة جميع العقارات وإيجارها

- مصلحة جباية ومداخيل الأشخاص الطبيعيين:

هي مصلحة تقوم بمتابعة وحساب الضرائب على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، حيث تقوم بدراسة معمقة لكشوفات الأشخاص وتصريحاتهم وتقديم تقارير حولها .

- مصلحة جباية المؤسسات:

تقوم بمتابعة ومراقبة تصريحات المؤسسات والشركات التابعة للنظام الحقيقي .

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

المطلب الثالث: مهام مفتشية الضرائب بقمار وأنظمة العمل المعتمدة فيها:<sup>1</sup>

1- مهام مفتشية الضرائب بقمار: تتمثل في:

- الإحصاء (النشاطات والعقارات) .
- مراقبة التصريحات الجبائية .
- القيام بالتسويات الجبائية .
- دراسة المنازعات الجبائية وإبداء الرأي .
- متابعة ومراقبة عمليات زراعة التبغ عبر الدائرة .
- متابعة ومراقبة مداخيل واستهلاك مادة الكحول المستفاد منها: مصانع الروائح .
- منح ومتابعة الامتيازات الجبائية بجميع أشكالها: Andi، ansej، cnac .
- الامتيازات الخاصة بالمناجم وغيرها .

\*مهام إدارة مفتشية الضرائب: تتنوع وتختلف مهام المفتشية حسب اختلاف طبيعة نشاط كل مصلحة بما فنجد أن:

1-1 مهام رئيس المفتشية :

يقوم رئيس المفتشية بعدة مهام نذكر من بينها:

- مراقبة وتنظيم عمل المصالح والتنسيق بينهما .
- توجيه الأعوان وإعطائهم جميع الإرشادات لتطبيق القوانين الجبائية .
- تنظيم حركة الموظفين داخل المفتشية .
- المصادقة والإمضاء على كل الوثائق التي تصدرها المفتشية .

وفي بعض الحالات الاستثنائية يقوم رئيس المفتشية بإجتماعات مع الموظفين وأيضا إجتماعات أخرى مع رئيس المفتشيات بقرار من المدير الولائي للضرائب .

1-2. مهام المصلحة العامة:

تعتبر همزة وصل بين المكلفين بالضريبة والمفتشية حيث تقوم بتقديم الخدمات والتوضيحات اللازمة لهؤلاء المكلفين، ومن أبرز مهامها ما يلي:

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

- فتح ملف جبائي للأشخاص الطبيعيين وكذلك للأشخاص المعنويين.  
- إستخراج مختلف الوثائق و الشهادات الجبائية مثل: شهادة الفوائد والتي تثبت الأرباح المحققة وكذلك شهادة النشاط و تبين فيها كل المعلومات الخاصة بالمكلف (الرقم الجبائي، رقم المادة، نوعية النشاط،..).

- تكوين ملف الإستفادة من الإمتيازات الجبائية المؤقتة و الخاصة بالمشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات .

### 1-3. مصلحة التدخلات:

من بين المهام التي تقوم بها هذه المصلحة:

- معاينة المحلات التجارية و الأنشطة التجارية الخاضعة للنظام الجزائي .
- معاينة العتاد المستفاد من الإمتيازات الجبائية (andi, ansej, cnac)
- معاينة مخزون نهاية كل سنة .
- البحث عن المعلومات الجبائية .
- القيام بعمليات الإحصاء للأموال العقارية: و تتم عملية المعاينة بعين المكان، حيث يحرر محضر معاينة و يسجل بسجل خاص بالمعاينة الميدانية مرقم و حسب تاريخ المعاينة.

### 1-4. مهام مصلحة الجباية العقارية: و تتمثل مهمتها في:

- متابعة مداخل الجباية العقارية.
- الضريبة على الدخل الإجمالي على الإيجار.
- الرسم العقاري.
- الضريبة على الأملاك.

### 1-5. مهام مصلحة جباية المؤسسات ومداخل الأشخاص الطبيعيين: و تقوم هذه المصلحة

بالمراقبة المعمقة على الوثائق للملفات الجبائية الخاضعة للنظام المبسط و الحقيقي، و تتم المراقبة كل أربعة سنوات من تاريخ إنشاء ملف جبائي.

### 2- الأنظمة الجبائية التي تعمل بها المفتشية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

---

يوجد بالمفتشية ثلاثة أنظمة تعمل بها وهي:

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

- النظام الحقيقي.

- نظام التصريح المراقب.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

### المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

تعتمد مفتشية الضرائب بقمار على نظامين ضريبيين هما نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام الحقيقي، حيث يخضع للنظام الحقيقي المكلفون بالضريبة الذين يفوق رقم أعمالهم 30 مليون دج، أو بطلب الخضوع لهذا النظام عن طريق تقديم طلب للمفتشية، ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة المكلفون بالضريبة الذين يقل رقم أعمالهم عن 30 مليون دج. ولكل نظام تصريحات جبائية خاصة به.

- تصريحات الضريبة الجزافية الوحيدة بواسطة IFU وتتم بالتصريحات التالية: G12، G12Bis، G12Terre التكميلي.

- تصريحات النظام الحقيقي:

يصرح المعني إذا كان شخص طبيعي بواسطة التصريح السنوي:

G1 خاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

G11 خاص بالميزانية الختامية.

وبواسطة التصريحات الشهرية TAP، TVA عن طريق الوثيقة G50

المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية المعتمدة في مفتشية الضرائب بقمار:

#### 1- الرقابة الشكلية:

في حالة وجود خطأ أو نقص في المعلومة الواردة إلى المصلحة (نقص في التصريح أو التصريح بلا شئ) يتم اكتشافه من خلال إجراء مقارنة بين التصريحات المقدمة من طرف المعني وبطاقة المعلومات الواردة إلى المصلحة (تأتي من الإدارة الخارجية بالضبط من مكتب متابعة البطاقات الكائن علو مستوى المديرية الولائية للضرائب بالوادي حيث يقوم هذا المكتب باستلام معلومات من جهات مختلفة كالمصانع، تجار الجملة، البلديات أو المفتشيات الأخرى وذلك من خلال الميزانيات السنوية أو قائمة الزبائن مثلا حيث يقوم مكتب البطاقات باستلام كشف تفصيلي خاص بالزبائن من طرف تجار الجملة مقابل امتياز معين لهم جراء قيامهم بإحضار هذا الكشف، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال الكشف للمديرية بالضبط لمكتب

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

البطاقات حيث يقوم هذا حيث يقوم بإعداد بطاقة معلومات منفصلة خاصة بكل زبون بناء على الكشف المقدم) .

فإذا كانت التصريحات المقدمة من طرف المعني بالأمر مطابقة لبطاقة المعلومات الواردة إلى المصلحة هذا يعني أنه لا يوجد أي خطأ أو محاولة تهرب ضريبي وبالتالي لا يتم إعداد مراسلة (C4) ولا يتم أي إجراء، أما في حالة عدم تطابق التصريحات المقدمة وبطاقة المعلومات تتم تسوية وضعيته الجبائية ابتداءً من إرسال نموذج مراسلة (C4) إلى المعني يتم فيه طرح المشكل المتوصل إليه جراء القيام بعملية المقارنة، ويلتزم المعني بالرد في غضون 30 يوم من تاريخ استلام النموذج، كما قد يكون رده سلبي وقد يكون إيجابي، وقد لا يقوم بالرد من الأساس، ففي حالة ما لم يتم بالرد أو كان رده سلبي يعني أنه لا يوجد تبرير للمشكل المطروح وبالتالي اكتشاف حالة تهرب ضريبي تتم تسوية وضعيته الجبائية على أنه متهرب ضريبي تفرض عليه غرامة تأخير كالتالي:

- 10% إذا كانت قيمة الضريبة أقل من 50000 دينار.

- 15% إذا كانت قيمة الضريبة ما بين 50000 و 200000 دينار.

- 25% إذا كانت تفوق 200000 دينار.

- في حالة عدم التصريح مطلقاً تفرض ضريبة مباشرة بنسبة 25%.

أما في حالة كان رده إيجابي هذا يعني لا يوجد حالة تهرب ضريبي، وتتم تسوية وضعيته الجبائية على هذا الأساس.

وفي كلتا الحالات تتم تسوية الوضعية الجبائية عن طريق المصلحة المختصة بواسطة جدول فردي

Dn<sup>37</sup> مع نموذج مراسلة C4 نهائية.

-2 الرقابة على الوثائق:

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

يخضع له المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي (أشخاص طبيعيين أو معنويين) حيث يتم إعداد جدول للمقترحين للرقابة على الوثائق كل سنة وهذا بطلب من المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي بإعداد هذا الجدول ونسبة 25% من عدد الملفات.

-حيث تقوم المفتشية بإرسال نموذج G2 للمعني من أجل إخطاره بتحضير الوثائق بالسنوات الأربعة السابقة مثل: فواتير الشراء، فواتير البيع، البطاقات الرمادية، الكشف البنكي، دفتر الأجر،..الخ.

تقوم الإدارة الجبائية (المفتشية) بمقارنة هذه الوثائق مع الميزانية الختامية لكل سنة على حدا مثل:

-مراقبة المصاريف المصرح بها في الميزانية

-مقارنة الكشف البنكي مع رقم الأعمال المقبوض في G50 والميزانية.

-متابعة الكشف عن TVA المسترجعة.

### المطلب الثاني: حالة كشف قضية متهرب:

مثال عن متهرب ضريبي فيما يخص الرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة TVA لحالة تهرب تخص شركة سوف للنقل.

حيث صرحت في G50 بمقبوضات شهر جانفي قيمتها 300.000.000 إلا أن كشف المعلومات الوارد إلى المصلحة حسب الملحق رقم (01) يحتوي على مقبوضات بقيمة 500.000.000 وهنا تمت الإجراءات التالية:

-إرسال نموذج Cn<sup>04</sup> حسب الملحق رقم (02) إلى شركة سوف للنقل يتم فيها إعلامها بوجود فارق بين رقم الأعمال المصرح به والمقبوضات المحققة فيتم تسوية هذه الوضعية من

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

خلال إخضاع الفارق المتعلق بالرسم على النشاط المهني TAP للنسبة المحددة (2%) وإخضاع الفارق المتعلق بالرسم على القيمة المضافة TVA للنسبة المحددة (19%) بالإضافة إلى غرامة (زيادة) قيمتها 10% للرسم على النشاط المهني و 25% للرسم على القيمة المضافة وعلى شركة سوف للنقل الالتزام بالرد في غضون مدة 30 يوم من تاريخ استلام النموذج، لكن شركة سوف للنقل لم تقم بالرد.

-تقوم مصلحة المفتشية بإعداد الجدول الفردي Dn°37 حسب الملحق رقم (03) الذي يحتوي على قيمة الضريبة المتعلقة بكل من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والغرامة المتعلقة بكل منهما والمجموع ويتم إعداد أربعة 4 نسخ منها نسختين بيضاء ونسختين حمراء فتحفظ المفتشية بنسخة بيضاء و ترسل النسخ الثلاثة الباقية إلى المديرية الولائية للضرائب لتوقع عليهم ثم ترسلهم إلى القابض ليرسل النسخة البيضاء إلى شركة سوف للنقل أما النسختين الحمراء فتحفظ بإحدهما وتعيد إرسال الثانية إلى المديرية الولائية للضرائب. بالإضافة إلى نموذج مراسلة C4 نهائية (إبلاغ نهائي) حسب الملحق رقم (04) ترسل إلى شركة سوف للنقل مع النسخة السابقة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

### المطلب الثالث: التقييم الشخصي

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول مفتشية الضرائب بقمار اكتسبنا خبرة عملية ومهارات عديدة، بالإضافة إلى معارف متنوعة حول الحياة المهنية، وخاصة في مجال كشف التهرب الضريبي بناء على الشكليات المعتمدين في المفتشية ، ولقد كشفت لنا هذه الدراسة دور كل شكل من أشكال الرقابة الجبائية في الكشف عن التهرب الضريبي لدى المفتشية محل الدراسة والتي شكلت لها نقاط قوة، وتتمثل في:

- التنوع في أشكال الرقابة الجبائية مما يسهل عليها عملية كشف أي متهرب.
- التحسين، وذلك بإتباع الطرق والأساليب الجديدة المبتكرة في مجال كشف التهرب الضريبي.
- الكفاءة في تطبيق آليات جديدة على الرغم من الجهد والتكاليف المترتبة عن ذلك.
- تهدف إلى معالجة ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية مما جعلها تحتل مركزا مهما.
- وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية التي تمتلكها المؤسسة والتي تشكل لها نقاط قوة، إلا أن لديها نقاط ضعف والتي من بينها:
- الافتقار إلى الأشكال الأخرى من أشكال التهرب الضريبي.
- قلة التنظيم المحكم لمصالحها الإدارية.
- على الرغم من آلياتها وأساليبها المستحدثة والمستخدمه في إطار كشف التهرب الضريبي تبقى مشكلة عدم تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.
- بعد مركزها الجهوي نوعا ما عن المديرية الولائية للضرائب التابعة لها مما أدى إلى خلق صعوبة في التواصل بين المصالح.

### صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي مررنا بها خلال فترة إعداد هذا التقرير كانت:

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

---

الصعوبة الوحيدة والكبيرة كانت في الجانب الميداني وهي عدم موافقة المديرية الولائية للضرائب على الموافقة والتوقيع على إستمارة التربص الخاصة بنا نظرا لوجود مشكل بينها وبين الجامعة، كان المشكل قد ضيع منا وقتا أملا في حله مما إستوجب على المفتشية محل الدراسة عدم إعطائنا معلومات حقيقية تتعلق بالتهرب الضريبي.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي بمفتشية الضرائب بقمار.

### خلاصة الفصل

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى تقديم عام لمفتشية الضرائب بقمار، ثم تطرقنا للدراسة الميدانية للموضوع محل الدراسة، وبما أن للإدارة الجبائية دور أساسي في الحياة الاقتصادية تعد طرفاً لا يمكن تجاهله وغيض النظر عنه، فكل مؤسسة اقتصادية كما لها إلتزامات مالية اتجاه دائئها لها إلتزامات جبائية اتجاه إدارة الضرائب، وفي هذا الإطار تلعب مفتشية الضرائب دوراً أساسياً في هذا المجال، حيث تسهر على ضمان إلتزام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل من الإجراءات والهيئات الجبائية للولاية، حيث تقوم بتكوين الملف الجبائي لكل شخص طبيعي أو معنوي، حيث يودع المكلفين بالضريبة ملفهم الجبائي لدى مفتشية الضرائب التابع مقرها للمنطقة التي سيزاولون فيها نشاطهم، وبعدها تقوم المفتشية بإخضاع المكلف لنظام جبائي معين حسب طبيعة النشاطات .

### خاتمة

في نهاية بحثنا ومن خلال دراستنا لأشكال الرقابة الجبائية ودورها في كشف التهرب الضريبي لمفتشية الضرائب بقمار لقد تمت معالجة الإشكالية في فصلين، فصل يعرف بالمؤسسة و الآخر يدرس الجهة النظرية لكافة مصطلحات الموضوع، أما الجهة التطبيقية فهي عبارة عن دراسة ميدانية، وتشمل بذلك هذه الخاتمة على ملخص عام للفصلين اللذان تضمنهما البحث، تتبعها نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، والتي نلخصها في ما يلي:

### نتائج الدراسة:

- من خلال تناولنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تتمثل في:
- التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة بكثرة ومؤثرة سلبا على اقتصاد الدولة.
  - تعتبر الرقابة الجبائية أهم ركائز النظام الضريبي التصريحي، فهي الوسيلة الأنسب لكشف التهرب الضريبي، وتأخذ أشكالا مختلفة.
  - تتبع مفتشية الضرائب بقمار شكلين من أشكال الرقابة الجبائية فقط وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.
  - عدم صرامة وتشديد العقوبات التي من شأنها ردع المكلفين من محاربة التهرب، حيث هناك مرونة كبيرة في تطبيق العقوبات.

### اختبار الفرضيات:

- فرضية 1:** نثبت صحة الفرضية الأولى أن هناك أشكال محددة تتبعها مفتشية الضرائب بقمار تتمثل في شكلين.
- فرضية 2:** نثبت صحة الفرضية الثانية أنه تتم الرقابة الجبائية للمكلف بالضريبة على أسس معينة، والتي من بينها رقم الأعمال والتصريحات الجبائية.

### آفاق الدراسة:

يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن معالجتها مستقبلا والتي تعتبر آفاق لموضوعنا مثل:

## خاتمة عامة:

---

- تأثير الرقابة الجبائية على الوضعية المالية للمكلف.
- مدى فعالية النظام المالي الجديد في تقديم معلومات مالية لخدمة الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- أحمد عبد السميع علام ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2012.
- 2- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 3- جامع احمد ، علم المالية ، فن المالية العامة ، الجزء الأول ، الطبعة 2 ، دار النشر العربية ، القاهرة ، 1995.
- 4- عادل فليح العلي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 5- عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972.
- 6- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009.
- 7- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
- 8- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.

ثانياً: المذكرات

- 1- إسمة نصيرة، كفاية آلية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.
- 2- بن معتوق خالد وميلي محمد الأمين ، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017 .

- 3- بوخشة فاطيمة وسعيدى زواوية ، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة د. الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2014.
- 4- رضا خلاصي، المراجعة الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.
- 5- عبد القادر عوادي وفارس بله ياسي، الرقابة الجبائية القبيلة لتقليل الخطر الضريبي في مؤسسة اقتصادية من وجهة نظر المراجع الخارجي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.
- 6- غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016.
- 7- غضبان خديجة ، التحقيق الجبائي و دوره في مكافحة الغش الضريبي ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2015.
- 8- مبروكة حفصي، فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

الملحق رقم (01): كشف معلومات

وزارة المالية

الأصل

ولاية

.....

بلدية

.....

مفتشية

.....

N° \_\_\_\_\_ d'Enregistrement  
de l'Inspection ou Direction de Wilaya  
EMETTRICE

Numéro d'Identification Fiscale

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ادارة الضرائب

BULLETIN DE RECOUPEMENTS  
CONCERNANT

M. \_\_\_\_\_

Activité : \_\_\_\_\_

Adresse : \_\_\_\_\_

RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS

.....  
.....

Série O., n°1

اتجاه

ولاية

.....

بلدية

.....

مفتشية

.....

N° \_\_\_\_\_ d'Enregistrement  
de l'Inspection ou Direction de Wilaya  
D'EXPLOITATION

RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS	SUITE DONNEE OU OBSERVATIONS
A _____, le _____	
Registre du Commerce : _____	
Effectués en _____	
Perçues : _____	
Renseignements : _____	

ENAG - ULC - Algérie (2013)





REPONSE à retourner dans les 30 jours

الرجاء

3 - n° 37

### AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : \_\_\_\_\_ Année : \_\_\_\_\_

مديرية الضرائب لولاية  
الوادي

السيد (ز) شركة سوف الخدمات (اللقب، الاسم، اسم الشركة)

التشاطر أو المهنة دكتور المسافرين

العنوان حي المذفر الجميل الوادي

رقم المادة 394446244

رقم التعريف الإحصائي \_\_\_\_\_

رقم التعريف الجبائي \_\_\_\_\_

(Cachet d'identification)

نظام الترخيم (Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D. 37 - Imp. Officielle, Alger (2014)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T.V.A déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
I.R.G.												
Majorations et Amendes (VF+IRG)												
I.B.S.												
Versement Forfaitaire												
Taxe sur l'Activité Professionnelle	2018	5.000.000	3.000.000	2.000.000	2%	100000	60000		40000	2%	4000	44.000
Taxe sur la Valeur Ajoutée	2018	5.000.000	3.000.000	2.000.000	19%	380000	570000		380000	25%	95.000	475.000
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats												
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine												
<b>TOTAL GENERAL DU ROLE</b>												519.000





**Redressements définitivement arrêtés**  
(Nature, motifs, bases d'imposition, montants des droits et pénalités à rappeler)

الرقم	الفترة	الطبيعة	الموتف	الأساس	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
44	04/2018	الضريبة	2%	2000000	40000	2000000	40000	T.A.P	20000
45	04/2018	الضريبة	2%	2000000	40000	2000000	40000	T.A.P	20000

تمت ايقاف هذه الضريبة عن سائر هذه الفترة  
بسبب عدم دفعها في الموعد المحدد  
في المواد من 7 الى 14 من الاجراءات الجنائية

Le Chef d'Inspection